تشديد التصدي للاحتلال

اشتدت حدّة المجابهة العسكرية في الارض المحتلة بين ١٦ كانون الثاني (يناير) و١٥ شباط (فبراير) ١٩٨٩، على الرغم من الجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة، دولياً واقليمياً، أو ربّما بسببها؛ حيث عبّرت الحكومة الاسرائيلية عن عجزها عن مواجهة الانتفاضة الفلسطينية باصدار مجموعة جديدة من الاجراءات والاحكام الخاصة بسياسة القمع. وتجسّد ذلك بالازدياد المستمر لعدد الاصابات وعمليات الدهم وأعمال الهدم واقتلاع الاشجار، فيما نمت حركة الاحتجاج والمقاومة الفلسطينية وازدادت عنفاً وتصدياً، على الرغم من تراكم الضغوط. وقد طغت أحداث الارض المحتلة على التطوّرات في المناطق الاخرى، وخصوصاً جنوب لبنان، علماً بأن مؤشرات عدّة دلّت على احتمال قيام اسرائيل بنشاط عسكري هناك.

اجراءات القمع

أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ١٧ كانون الثاني (يناير)، عن اجراءات شديدة ضد المتظاهرين الفلسطينيين، شملت اعطاء حرية اضافية للجنود، لاستخدام الرصاص وغلق المدارس وهدم، أو غلق، المنازل، ومصادرة السيارات والممتلكات (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٨/١/١٩٨٩). وقد علّق الحاكم العسكري في قطاع غزة، آرييه راموت، على ذلك، بالتأكيد ان الاطفال هم المسؤولون عن غالبية حالات قذف الحجارة، التي تشكّل ٩٠ بالمئة من أعمال المقاومة، وان هدف الاجراءات الجديدة هو تحميل الاهل عواقب الانتفاضة. ويذكر ان الاوساط الاسرائيلية كانت تتوقع الاعلان عن اجراءات متشدّدة في وقت سابق من الشهر، خاصة بعد كثرة الانتقادات لدى الوزراء حول السياسة الراهنة. فقد قام كل من وزير العدل، دان مريدور، ووزير الشؤون العربية، ايهود أولمرت، بانتقاد وزير الدفاع، اسحق رابين، بحجة ان لا خطة لديه كفيلة بانهاء الانتفاضة، فيما اعترض وزير الطاقة، موشي شاحل، على الاستخدام الواسع للاسلحة النارية والعيارات البلاستيكية (**السفير**، بيروت، ١٧/١/١٩٨٩).

بعد جدال ساخن في الكنيست، وافقت الحكومة الاسرائيلية، في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، على مجموعة الاجراءات التي اقترحها وزير الدفاع، والتي تسبّبت باستشهاد ١٨ فلسطينياً خلال الايام العشرة الاخيرة. وشملت الاوامر الجديدة السماح للضباط وبعض الجنود باطلاق العيارات البلاستيكية على قاذفي الحجارة وواضعي الحواجز على الطرق عند مشاهدتهم، وليس فقط عند تعرّض الجنود للخطر، كما في السابق (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٣/١/١٩٨٩). كما قامت السلطات الاسرائيلية بحجب المساعدة الطبية عن المصابين الفلسطينيين، بعد تقليص ميزانية المستشفيات المعنيّة وتخفيض عدد الجرحى المسموح نقلهم الى المستشفيات الاسرائيلية بنسبة الثلثين، وهي خطوة أثارت احتجاج عشرين عضو كنيست. وأشار رابين، أيضاً، الى امكانية الحكم بالسجن على قاذفي الحجارة حتى خمس سنوات، وهدّد بمنع المتظاهرين من فرص العمل في اسرائيل (**السفير**، ١٨/١/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٣ و٢٥/١/١٩٨٩). وقد رأى عضو الكنيست، امنون روبنشتاين، في هذه الاوامر، وخصوصاً تلك المتعلقة باطلاق النار على المتظاهرين، تصرّفاً غير شرعي، ودعا الجنود الى عدم اطاعتها، ممّا دفع وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف، الى وصف دعوته بأنها غير قانونية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٨٩).

من الواضح ان السياسة الاسرائيلية الجديدة جاءت نتيجة العجز المستمر عن مواجهة الانتفاضة. وانعكس ذلك، من جهة، في تأكيد عضو الكنيست رئيس حزب موليدت الجنرال (احتياط) رحبعام